مجلـة البـاحث للـدراسات الأكـاديـمـيـة
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: xx / العدد: x / السنة: 20xx / ص ص: xxx-xxx

دور منظمات المجتمع المدني في الوقاية من حوادث الطرقات

The role of civil society organizations in the prevention of road accidents

تاريخ الإرسال: ../../20.. تاريخ القبول: ../../20..

مرجال عائشة(*)
المركز الجامعي بريكة
Aicha.merdjal1982@gmail.com
عباسي سهام
المركز الجامعي بريكة
simah.driot@gmail.com

الملخص:
تعـد حـوادث الطرقـات مـن أهـم الظـواهر المعاصـرة التـي صـارت مـن الأولويـات الأمنيـة لجميـع الـدول، ونظـرا لخطورتها، فقد سعت العديد من الفواعل إلى الوقاية منها، ومن بين تلك الفواعل منظمات المجتمـع المـدني التـي يؤهلهـا دورهـا الـذي ينطلق من علاقتها بمختلف مؤسسات الدولـة مـن جهـة، وطبيعـة وأهميـة دورهـا فـي المجتمـع من جهـة ثانيـة، للاضـطلاع بـدور الوقاية من هذه الظاهرة، وذلك بغض النظر عن الوسـائل التـي تستخدمها هذه المنظمـات في سبيل قيامها بهذا الدور الذي تواجهه في الواقع العديد من الصعوبات.

الكلمـــات المفتاحيـــة: حـــوادث الطرقات- منظمات المجتمع المدني.

Abstract :
Road accidents are among the most important contemporaty phenomena that have become a security priority for all countries, and because of their seriousness, many acts have sought to prevent them, including civil society organizations, which is based on thier relation with the various state institutions on the one hand. The nature and importance of their rol in society,on the otherhand, to play the role of preventing this phonomenon, regardless of the means used by these organizations to play this role,which in fact face many difficulties.

Keywords: **road accidnts – civil society orgnizatoins.**

(*)-المؤلف المُراسل.

مقدمة:

لقد أضحت حوادث الطرقات من أبرز الظواهر المعاصرة في العديد من الدول، ونظرا لما يمكن أن تخلفه هذه الحوادث من أضرار بشرية ومادية تمتد آثارها إلى المستويات الاجتماعية والاقتصادية، فقد سعت مختلف الدول إلى بحث وإيجاد الحلول المناسبة التي تَحُدُ من هذه الظاهرة وتسعى للقضاء عليها.

إذ أصبت الدول في الوقت الحالي تضع مسألة السلم المروري من بين أولوياتها الأمنية، وذلك بالنظر لما يمكن أن يؤدي إليه عدم السلم المروري من أضرار وخسائر مادية وجسمانية يمكن أن تصل إلى حد الكوارث في بعض الأحيان.

وفي هذا المجال تضافرت مجموعة من الجهود، سواء الصادرة عن المشرع في شكل قوانين وتنظيمات متعلقة بالمرور، أو صادر عن الصحافة عبر وسائل الإعلام المختلفة في شكل توعية وتنبيه بمخاطر حوادث المرور وأضرارها وسبل الوقاية منها، أو صادرة عن منظمات المجتمع المدني المختلفة من خلال ما أتيح لها من مُكنات للتوعية بمخاطر هذه الظاهرة والمساهمة والتنسيق مع الجهات المعنية في بحث سبل الوقاية منها سعيا لتحقيق السلامة المرورية.

وفي هذا المجال تلعب منظمات المجتمع المدني، من منطلق علاقتها بمختلف مؤسسات الدولة من جهة، وعلاقتها وقربها من المواطن من جهة ثانية، دورا بارزا في سبيل التصدي لظاهرة حوادث الطرقات، وذلك بما تملكه هذه المنظمات من وسائل تدخُّل، وهو الدور الذي كلل بالنجاح في بعض الدول، وواجهته بعض الصعوبات في دول أخرى، وهذا بسبب التحديات التي تواجه هذه المنظمات في سبيل اضطلاعها بتحقيق السلامة المرورية،

وعلى هذا الأساس فإن الإشكالية التي يمكننا طرحها في هذا المجال نوردها ضمن السؤال التالي: **كيف تساهم منظمات المجتمع المدني في الحد من ظاهرة حوادث الطرقات؟**

وهي الإشكالية التي يمكننا أن نجيب عنها من خلال التطرق للمحاور التالية:

أولا: الإطار المفاهيمي.

ثانيا: أسباب تدخل منظمات المجتمع المدني للوقاية من حوادث الطرقات.

ثالثا: وسائل (أساليب) تدخل منظمات المجتمع المدني للوقاية من حوادث الطرقات.

رابعا: الحلول المقترحة لمواجهة الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في مجال الوقاية من حوادث الطرقات.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي:

يرجع تاريخ حوادث الطرقات أو ما يصطلح عليه البعض بحوادث المرور أو حوادث السير، إلى وقوع أو حادثة مرور في عام 1896، وهي الحادثة التي قتل

خلالها بريطانيان، وأعلنت حينها صحيفة لندنية أن ما حدث يجب ألا يتكرر، مما حذا بمنظمة الصحة العالمية أن تدعو كافة الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لأن تتكاتف لإيقاف النزيف الدموي على الطريق[1]، وهكذا توالت الأحداث حتى أصبحت حوادث الطرقات تحتل المراكز الأولى في عدد القتلى سنويا[2].

وعليه نلاحظ الترابط بين حوادث المرور ومنظمات المجتمع المدني، وهو الترابط الذي جعل لمنظمات المجتمع المدني دورا في مجال الوقاية من حوادث الطرقات، وعلى هذا الأساس تستوجب منا دراسة دور منظمات المجتمع المدني في الوقاية من حوادث الطرقات التطرق إلى تعريف كل من: حوادث الطرقات ومنظمات المجتمع المدني، وذلك من خلال النقطتين المواليتين:

أولا –تعريف حوادث الطرقات (المرور):

عرفت حوادث الطرقات بعدة تعاريف، أهمها انها:

- حوادث اعتراضية تحدث بدون تخطيط مسبق من طرف مركبة واحدة أو أكثر مع مركبات أخرى أو مشاة أو اجسام على طريق عام أو خاص، متى نتج عن الحادث أضرار غير مقبولة (مادية تمس بالممتلكات أو المركبات أو أضرار جسمية تؤدي إلى الوفاة أو الإعاقة المستدامة)[3].

- الحوادث التي تقع على المركبة أو بسببها أثناء سيرها، ويشترط فيها:

- أن تكون غير عمدية.
- أن تقع في الطريق العام.
- ان يكون أحد أطرافها مركبة أثناء سيرها.
- أن يترتب عليها أثار ضارة.

-الحوادث التي تتوفر فيها الأركان التالية:

- تحدث في طريق مفتوح للمرور العام.
- ينتج عنها إصابة أو وفاة أو ضرر مادي.
- تشترك فيها إحدى المركبات المتحركة على الأقل[4].

وعلى هذا الأساس يمكننا القول بأن حوادث الطرقات هي تلك الحوادث الغير عمدية التي تقع على الطريق (طريق مفتوح للمرور العام) والتي يكون أحد أطرافها على الأقل مركبة (سيارة- شاحنة- حافلة- دراجة- ...إلخ) ويترتب عنها أضرار سواء كانت مادية أو جسمانية.

ثانيا – تعريف منظمات المجتمع المدني:

لقد استعملت عبارة المجتمع المدني في الفكر الغربي منذ عصر النهضة وحتى القرن 18 للدلالة على المجتمعات التي تجاوز حالة الطبيعة، وتأسست على عقد اجتماعي وحد بين الأفراد وأفرز الدول، فهي –أي منظمات المجتمع المدني- كل واحد لا تمايز فيه ينظم المجتمع والدولة معا، ثم تطور مفهوم المجتمع المدني وأصبح ينطلق من كون هذا الأخير لا يرتبط بنشأة الدولة، إنما يأتي بعد بنائها، وقسمت منظمات المجتمع المدني –حينها- بذلك إلى منظمات ذات طابع سياسي وظيفتها

EISSN: 2588-2368 ISSN: 2352-975X

الهيمنة عن طريق السيطرة والإكراه، ومنظمات ذات طابع مدني وظيفتها الهيمنة عن طريق الثقافة والإيديولوجيا[5].

ليتطور بعد ذلك مفهوم منظمات المجتمع المدني فيما بعد، بعد أن تم تنظيمها قانونا من طرف التشريعات الداخلية لكل دولة، فأعطيت لها تعاريف مختلفة أهمها أنها:

-منظمات في جوهرها أهلية تطوعية، لكنها تخضع بدرجات مختلفة من مجتمع لآخر لأنظمة ذلك المجتمع ورقابة الدولة التي تحكمه خاصة من ناحية الدعم الداخلي والخارجي ومراجعة حاجات المنظمات وتدقيقها وأحيانا التدخل في أهدافها.

- منظمات غير ربحية، وغير خاضعة للسلطة من ناحية إدارتها، تكون أعمالها تطوعية، يتم تأسيسها لأغراض إنسانية واجتماعية[6].

-تشكيلات اجتماعية فاعلة ومنظمة تسعى على أسس تطوعية وغير ربحية لتحقيق أهداف عامة لمجموعة تعتمد أساليب الحكم الرشيدة ضمن اطر قانونية تضمن الشفافية وحرية التشكيل.

- كيانات تنظيمية تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة تخضع لقوانين داخلية خاصة بها وبأعضائها[7].

وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن منظمات المجتمع المدني هي مجموع المؤسسات والتنظيمات المستقلة عن الدولة التي لا تهدف إلى تحقيق عائدات مالية، ترمي إلى تنظيم العلاقة بين أفرادها والدفاع عن المصالح التي سطرتها ضمن أهداف نشأتها.

المحور الثاني: أسباب تدخل منظمات المجتمع المدني للوقاية من حوادث الطرقات (حوادث المرور):

إن الحد من حوادث المرور، وبالتالي تحقيق السلامة المرورية، أصبح هدفا من أهداف منظمات المجتمع المدني، التي أضحى تدخلها مطلبا ضروريا في ظل التزايد المستمر لهذه الحوادث، ويمكن إبراز أهم الأسباب التي توجب على منظمات المجتمع المدني التدخل للوقاية من حوادث الطرقات، ضمن الآتي:

أولا – مسؤولية الوقاية من حوادث الطرقات مسؤولية مشتركة:

إن السلامة المرورية بمفهومها الواسع تهدف إلى تبني كافة المخططات والبرامج واللوائح المرورية والإجراءات الوقائية للحد من أو منع وقوع حوادث المرور[8]، وعليه فإن الوقاية من حوادث الطرقات تعتبر مسؤولية مشتركة[9].

حيث أننا نجد أغلب الدول لاسيما المتقدمة منها ترسم سياسات للوقاية من حوادث الطرقات، وتضع خططا لتنفيذها وترصد لها الأموال اللازمة، وهذه السياسات الوقائية تستهدف كل الجوانب التي لها علاقة بوقوع حوادث الطرقاتوفي مقدمتها الإنسان باعتباره المسؤول الأول عن وقوع تلك الحوادث، وهو ما يتطلب عمل كل القطاعات الحكومية ونشاط مؤسسات المجتمع المدني، وعليه فإن الوقاية من حوادث الطرقات ليست من مسؤولية الحكومة لوحدها، بل هي مسؤولية المجتمع ككل بدأ من

الأسرة، مرور بمنظمات المجتمع المدني، وصول إلى كل المؤسسات الحكومية المعنية[10].

فالوقاية من حوادث المرور تتم وفقا لبرنامج يرمي إلى تحسين المستوى المروري الذي يبدأ بالبنية التحتية وينتهي بالعنصر البشري، وبذلك تكون مسؤولية تطبيق أو تنفيذ هذا البرنامج مشتركة بين كافة الأطراف من وزارات ومؤسسات وأفراد، فهي مسؤولية مشتركة[11]، توجب على منظمات المجتمع المدني أن تكون من بين أطرافها، إذ لا يمكن لأي مجهود منعزل أن يتوصل لوحده إلى حل يؤدي للوقاية من حوادث الطرقات [12].

كما ان حوادث الطرقات المسجلة تبين أن العوامل المسببة لها ترجع إلى أسباب غياب الانضباط والحس المدني، إذ أن المعاينة الحالية لواقع تنظيم لمرور وتسييره وأمنه يستدعي تظافر الجهود لوضع حيز التطبيق معالم السياسة الوطنية في مجال المرور موضع التطبيق، وقد أثبتت التجارب في البلدان التي نجحت في تحسين السلامة المرورية على طرقها إلى ان التعاون متعدد القطاعات يعد امرا حاسما لتحقيق هذا التحسين على المدى الطويل بعد ان تم إثبات فعاليته، وهو ما يجعل التعاون بين الحكومة والقطاع العمومي والخاص ومنظمات المجتمع المدني في جميع الدول أمر لا فر منه للوقاية من حوادث الطرقات[13].

ثانيا –طبيعة دور منظمات المجتمع المدني التي تجعل دورها متميزا في مجال الوقاية من حوادث الطرقات:

إن التركيز على دور منظمات المجتمع المدني في مجال الوقاية من حوادث الطرقات يَنِمُّ عن تمتعها بمزايا عديدة تجعلها أكثر فعالية في هذا المجال، ومن أهم تلك المزايا نشير إلى:

-تماس منظمات المجتمع المدني مع الأفراد بطريقة مباشرة، من خلال تبني منهج قائم على المشاركة القاعدية.

-امتلاك منظمات المجتمع المدني لأساليب أكثر فعالية في الوصول إلى جميع شرائح المجتمع وبالأخص الفئات الفقيرة والغير متعلمة فيه.

-طريقة عمل منظمات المجتمع المدني التي تتسم بالمرونة المؤدية إلى استجابتها للاحتياجات التنموية للمجتمعات المحلية.

-التكلفة المنخفضة لما تقدمه منظمات المجتمع المدني من خدمات وقدرتها على جذب التمويل.

- تمتع منظمات المجتمع المدني بمهارات أكثر ابداعا في التعامل مع المشكلات[14].

إن هذه المزايا تجعل من منظمات المجتمع المدني أكثر من غيرها قادرة على تقديم الجهود المُنتِجة في مجال الوقاية من حوادث الطرقات لاسيما من خلال دورها في رفع مستوى الثقافة المرورية، حيث نجد أن الكثير من المجتمعات ينتشر بها ما يمكن تسميته بالأمية المرورية، التي تتجسد في جهل المواطنين لأبسط قواعد المرور

EISSN: 2588-2368 ISSN: 2352-975X

وآدابه، وهو الجهل الذي ينتج عن إهمال بناء شخصية مثقفة مروريا[15]، وهو جهل يمكن أن تلعب عدة جهات دورا بارزا في مجال الحد منه ومنها منظمات المجتمع المدني، وذلك من خلال ما تملكه من إمكانيات تساعدها على نشر الثقافة المرورية، التي تتجسد –أي الثقافة المرورية- في مجموع القيم والعادات التي يكتسبها الفرد من خلال عملية تربوية تعليمية، وهي العملية التي يجب أن تساهم فيها منظمات المجتمع المدني بحكم ما تتمتع به من مزايا، وذلك من خلال توعيتها بالعادات والقيم السلوكية في مجال السلامة المروية، لاسيما:

- قيمة وضع جزام الأمان.
- قيمة التقيد بقواعد السير على الطريق.
- قيمة عدم تجوز السرعة المحددة.
- قيمة عدم القيام بالتجاوزات والمناورات الخطيرة.
-قيمة احترام إشارات المرور.
-قيمة امتلاك علبة إسعافات أولية بالمركبة.
- ..إلخ[16].

ثالثا –أهمية دور منظمات المجتمع المدني في مجال الوقاية من حوادث الطرقات:

لقد أصبح تقدم المجتمعات وتطورها يقاس بالدور الفاعل لمنظمات المجتمع المدني، في المشاركة في حل القضايا الوطنية، وبالأخص تلك التي تمثل تحد هام أمام المؤسسات الأمنية وتحتاج إلى تضافر جهود الجميع[17]، والوقاية من حوادث الطرقات –كما سبق وأشرنا- تحتاج إلى تضافر جميع الجهود الممكنة نظرا لكونها مسؤولية مشتركة، وما يكرس أهمية دور منظمات المجتمع المدني في هدا المجال هو ما تتمتع به من مزايا تجعلها قادرة على لعب الدور المتميز في مجال الوقاية من حوادث الطرقات، وما يثبت ذلك هو وصول بعض الدول إلى مستوى تحسين السلامة المرورية استنادا إلى دور كل الفواعل ومنها منظمات المجتمع المدني.

المحور الثالث: وسائل (طرق) تدخل منظمات المجتمع المدني للوقاية من حوادث الطرقات:

إن منظمات المجتمع المدني تملك العديد من الوسائل التي تتدخل بها لتحقيق أهدافها، وفي مجال الوقاية من حوادث الطرقات، عادة ما تلجأ منظمات المجتمع المدني إلى الوسائل الموالية للوقاية من هذه الحوادث، وفقا لما سنحاول التطرق إليه ضمن الآتي:

أولا –أسلوب التعاون والتنسيق مع الأطراف المعنية بالوقاية من حوادث الطرقات:

إن الوقاية من حوادث الطرقات –كما سبق وذكرنا- مسؤولية مشتركة، لذلك فإنه من بين أساليب تدخل منظمات المجتمع المدني للوقاية من حوادث الطرقات، نجد في

مقدمتها أسلوب التعاون والتنسيق مع الشركاء في البرامج الهادفة إلى الحد من هذه الحوادث[18]، وذلك في إطار الارتكاز على استراتيجية الدولة في هذا المجال، بتوحيد الجهود سواء مع الأطراف الحكومية والجهات الرسمية أو مع باقي منظمات المجتمع المدني[19].

ثانيا – أسلوب نشر الثقافة المرورية للوقاية من حوادث الطرقات:

إن نشر الثقافة المرورية يتم من خلال اللجوء إلى وسائل التوعية المرورية[20].

والتوعية بصفة عامة هي عبارة عن برامج أو نشاطات توجه للناس عامة أو لشريحة معينة منهم، بهدف توضيح وتعريف مفهوم معين أو مشكلة معينة لهم، لخلق اهتمام وشعور بالمسؤولية، وبالتالي تغيير اتجاه سلوك الأفراد ونظرتهم لذلك المفهوم أو تلك المشكلة، وإشراكهم في إيجاد الحلول المناسبة لها[21].

والتوعية المرورية هي اليقظة الحسية أو المعنوية والمعرفية بكل ما يتعلق بالمرور، وهي عبارة عن منظومة السياسات والخطط والبرامج الهادفة إلى إنتاج مضامين ورسائل تتعلق بمختلف جوانب الحياة المرورية، وتقوم بنشاطات وفعاليات مختلفة، وتستخدم وسائل اتصالية متنوعة من اجل نشر هذه المضامين والرسائل التي تشكل خطابا مروريا متكاملا إلى مختلف الشرائح الاجتماعية ومختلف الجماهير المعنية بالمسألة المرورية[22]، وهي أسلوب توعية وقائية مرورية شبه رسمية، تقوم بها منظمات المجتمع المدني –بجانب بعض الأطراف الفاعلة لاسيما وسائل الإعلام- بمعرفة وتشجيع من الدولة[23]، وهي نوع من التوعية الاجتماعية، التي تُعنى بصورة عامة بتلقي الفرد جملة من المعارف والمعلومات وتدريبه على تطبيقها ميدانيا وإكسابه قيما وعادات تحكم سلوكه عند التعامل مع الطريق كسائق أو كراكب أو كراجل، وفي هذا المجال، تلجأ منظمات المجتمع المدني إلى تنظيم الحملات التوعوية بصفة دورية لإيقاظ الوعي العام بشان السلامة المرورية على الطرق[24].

فأسلوب الحملات التوعية يعد أحد أهم جوانب السلامة المروية لأنه يسعى إلى نشر الوعي المروري بين أفراد المجتمع بجانب وسائل الإعلام[25]، فهو الأداة الأساسية لعملية التغيير، ذلك أن الوعي بالمسألة المرورية بمختلف جوانبها على الصعيدين الفردي والجمعي هو الشرط الضروري وربما الحاسم لوجود حياة مرورية سليمة، وبالتالي تحقيق السلامة المرورية[26].

ثالثا – أسلوب إعداد الدراسات والبحوث في مجال السلامة المرورية:

بجانب أسلوبي التعاون ونشر الثقافة المرورية، تنتهج منظمات المجتمع المدني أسلوبا لا يقل أهمية عنهما في مجال الوقية من حوادث الطرقات، وهذا الأسلوب هو أسلوب إعداد الدراسات والبحوث لاسيما منها:

- البحوث والدراسات المرتبطة بكشف الأسباب التي تؤدي إلى شيوع ظاهرة القيادة الخطرة.
- البحوث والدراسات المتخصصة التي تضع المقترح والحل لمسألة حوادث الطرقات، بطرق علمية ومنهجية مبنية على أساس الإعداد والتخطيط العلمي.

- البحوث والدراسات المرتبطة بإيجاد برامج توعية خاصة بالفئات المستهدفة بالتوعية المرورية (أطفال- بالغين- عمال- أسر- ...إلخ).
- البحوث والدراسات في مجال القوانين، من خلال مراجعة القوانين والتشريعات المرورية، واقتراح التعديلات المناسبة لها بناء على دراسات علمية ومنهجية[27].

المحور الرابع: الحلول المقترحة لمواجهة الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في مجال الوقاية من حوادث الطرقات:

لا يمكن لأحد أن ينكر الدور الذي لعبته منظمات المجتمع المدني في مجال تحقيق السلامة المرورية، خاصة بالدول المتقدمة، إلا أن فعالية دور منظمات المجتمع المدني الهادفة للوقاية من حوادث الطرقات تواجه العديد من الصعوبات التي تحد من دورها في هذا المجال، وهي الصعوبات التي لابد من مواجهتها لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في مجال الوقاية من حوادث الطرقات، وعليه فإنه قبل التطرق للحلول المقترحة لمواجهة الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع في مجال دورها في الوقاية من حوادث الطرقات، لابد من التطرق لأهم تلك الصعوبات، وذلك من خلال النقطتين المواليتين:

أولا – الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في مجال الوقاية من حوادث الطرقات:

إن الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في مجال الوقاية من حوادث الطرقات، لابد ان يمتاز بجملة من الخصائص التي من أهمها:

-**الاستمرارية:** حيث أن جهود الجهات الفاعلة في مجال الوقاية من حوادث الطرقات لابد أن تتسم بالاستمرارية والديمومة، وهي بالتالي عملية مستدامة وليست مجرد حدث أو مجموعة من الأحداث المتفرقة، ولا هي مجرد فعالية أو مجموعة فعاليات متناثرة.

-**المنهجية والانتظام والتماسك:** حيث أن سياسة الوقاية من حوادث الطرقات لابد أن تكون سياسة عملية منظمة وممنهجة ومتماسكة، تتضمن أسس ومنطلقات وأهداف واضحة، يتم تحقيقها من خلال الخطط والبرامج المدروسة.

-**الشمولية:** حيث أن عملية الوقاية من حوادث الطرقات لابد أن تكون عملية شاملة، أي تشمل مختلف المجالات المرورية وتستهدف الوصول إلى جميع الشرائح الاجتماعية.

-**التكامل:** حيث أن الوقاية من حوادث الطرقات لابد أن تهتم بمختلف الأطراف المعنية بالمرور (البشرية- الهندسية- القانونية-العمرانية- ...إلخ) إضافة إلى الاهتمام بمختلف جوانب المشكلة المرورية (الاقتصادية- الاجتماعية- النفسية- ...إلخ).

-**التجدد والتطور:** حيث أن الوقاية من حوادث الطرقات عملية متجددة ومتطورة، لأنها يجب ان تواكب المتغيرات الحاصلة في الحياة الاجتماعية التي تترك آثارها على الحياة المرورية (القوانين- التقنيات- الديموغرافيا- ...إلخ)[28].

وبالرجوع إلى الواقع العملي نجد أن دور منظمات المجتمع المدني في مجال الوقاية من حوادث الطرقات لا يمكن أن يمتاز بجميع الخصائص الضرورية السابقة، وذلك بالنظر لمجموع الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في هذا المجال، وأهم هذه الصعوبات ما يلي:

01 –الصعوبات المالية:

تعتمد منظمات المجتمع المدني في تمويل نشاطاتها على العائدات الناتجة عن اشتراكات أعضائها، إضافة إلى الهبات والوصايا وما يمكن أن تحصل عليه من إعانات مالية سواء من طرف السلطات العامة أو الخواص.

والواقع أن العديد من منظمات المجتمع المدني تعاني نقصا فادحا في التمويل، وهو النقص الذي ينعكس سلبا على دورها في مجال الوقاية من حوادث الطرقات[29].

02 –غياب التنسيق والمشاركة بين منظمات المجتمع المدني ومختلف الأطراف الفاعلة في مجال الوقاية من حوادث الطرقات:

حيث أن الوقاية من حوادث الطرقات – كما سبق وذكرانا- مسؤولية مشتركة لابد أن تضطلع بها جميع الأطراف، إلا أن الواقع يفيد وفي الكثير من الدول بوجود قصور في التنسيق بين منظمات المجتمع المدني ومختلف الأطراف الفاعلية في مجال الوقاية من حوادث الطرقات.

وحتى عندما يوجد هناك تنسيق، فإنه يبقى خاضعا لاجتهاد أعضاء منظمات المجتمع المدني في إيجاد الشركاء المناسبين[30]، وهو الاجتهاد الذي قد يتخلى عن شراكة العديد من الأطراف الفاعلة وبالتالي انعكاس ذلك سلبا على دور منظمات المجتمع المدني في مجال الوقاية من حوادث الطرقات.

إلا أن مسؤولية عدم التنسيق لا يمكن أن تتحملها منظمات المجتمع المدني لوحدها، بل تتحملها مختلف الأطراف الفاعلة، لأن عدم اهتمام أو تركيز هذه الأخيرة على التنسيق مع منظمات المجتمع المدني في مجال الوقاية من حوادث الطرقات يؤدي إلى عدم وجود كل المعطيات والمؤشرات الخاصة بحوادث الطرقات وكذا سلوكات مستعملي الطريق ...إلخ، حيث أن عدم توفر هذه المعطيات لدى منظمات المجتمع المدني تنعكس سلبا على دورها.

03 –نقص التخطيط والتكوين لدى منظمات المجتمع المدني في مجال الوقاية من حوادث الطرقات:

بغض النظر عن نقص الموارد المالية، والنقص في التنسيق بين منظمات المجتمع المدني ومختلف الأطراف الفاعلية، تعاني منظمات المجتمع المدني في مجال الاضطلاع بدورها في الوقاية من حوادث الطرقات من مشاكل أخرى، تعود إلى النقص في التخطيط والتكوين لدى منظمات المجتمع المدني ذاتها، وذلك راجع إما إلى ضعف الرغبة التطوعية في هذا المجال أو نقص التأهيل لدى المنخرطين ضمن منظمات المجتمع المدني[31]، وهو ما يمكن أن ينعكس سلبا على دور منظمات

المجتمع المدني في مجال الوقاية من حوادث الطرقات، إذ أدى ذلك إلى طغيان الطابع الرسمي والروتيني على عمل منظمات المجتمع المدني الذي تحول إلى مجرد طقوس بها الكثير من الصخب والشعارات والشكليات، مقابل القليل من التحليل والتفسير، لأنه دور أصبح يقوم على أساس ضمان العلاقات العامة والإعلان والدعاية، كل ذلك يجعل مقدرة منظمات المجتمع المدني في التأثير متواضعة، لأنها لا تتم وفقا لاستراتيجية مرورية مستدامة[32].

ثانيا – الحلول المقترحة لمواجهة الصعوبات التي تحول دون تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في مجال الوقية من حوادث الطرقات:

إن الانتقال من النظري إلى التطبيقي في مجال الوقاية من حوادث الطرقات، مثله مثل الانتقال إلى التطبيق في مجال الوقاية من الجريمة، يحتاج إلى الاقناع والعزم الفعلي الميداني[33] سواء من طرف منظمات المجتمع المدني، أو من طرف باقي الأطراف الفعالية المعنية بالسلامة المرورية، وفي هذا المجال يمكننا تقديم بعض الاقتراحات التي يمكن بواسطتها مواجهة الصعوبات التي تحول دون قيام منظمات المجتمع المدني بدور فعال في مجال الوقاية من حوادث الطرقات، وأهم هذه الحلول المقترحة:

- ضمان التمويل المالي لمنظمات المجتمع المدني في إطار أعمالها المتعلقة بالسلامة المرورية وذلك من طرف الجهات الحكومية المختصة والمعنية والمهتمة[34].

- مساهمة شركات القطاع الخاص وشركات التأمين في تنظيم حملات التوعية المرورية التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني[35].

-توفير كل المعطيات والمؤشرات الخاصة بحوادث الطرقات وكذا سلوك مستخدمي الطرق، ووضعها في متناول العموم بما في ذلك منظمات المجتمع المدني.

- وضع الدولة لسياسة وطنية شاملة ومنهجية للوقاية من حوادث الطرقات، مبنية على استراتيجية وطنية تكتسي طابع الأولوية والديمومة، تقحم ضمنها مختلف المستويات المؤسساتية وكذا منظمات المجتمع المدني المعنية بمسألة الامن المروري[36].

- تشجيع منظمات المجتمع المدني على لعب دور اكثر فعالية في الحد من حوادث الطرقات، وذلك من خلال تخفيزها على لعب دور إيجابي في هذا المجال ودفعها للمساهمة والتنسيق مع باقي الأطراف المعنية بالسلامة المرورية[37].

خاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية أمكننا تسجيل مجموعة من النتائج أهمها:

- أنه من بين منظمات المجتمع المدني، توجد منظمات معنية بالسلامة المرورية، وهي المنظمات اتي يمكنها ان تلعب دورا إيجابيا في مجال الوقاية من حوادث الطرقات، وذلك بالنظر للعديد من الميزات التي تتمتع بها منظمات المجتمع المدني

بصفة عامة، وبالنظر إلى طبيعة دور منظمات المجتمع المدني وأهميته في مختلف مجالات المجتمع بحكم قربها منها.

- أن منظمات المجتمع المدني، لاسيما في الدول المتقدمة، قد أثبتت فعالية دورها في مجال السلامة المرورية والحد من حوادث الطرقات، وهو ما يعني أن منظمات المجتمع المدني يمكنها ان تلعب ذات الدور في غيرها من الدول إذا ما تم تحقيق السبل التي تمكن من ذلك سواء من طرف المشرع أو من طرف منظمات المجتمع المدني ذاتها، او من طرف باقي الأطراف الفاعلة.

-ان منظمات المجتمع المدني لازالت في العديد من الدول، ومنها الجزائر، تلعب دورا محتشما في مجال الوقاية من حوادث الطرقات، وذلك بالنظر للعديد من الصعوبات التي تواجهها هذه المنظمات، سواء من حيث صعوبة الحصول على التمويل الضروري، او من حيث ضعف التكوين لدى أعضائها، او من حيث نقص العمل التطوعي (الانخراطات) الذي يعد من بين أسس نجاح منظمات المجمع المدني في أي مجال.

- أن الصعوبات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني يمكن رفعها، وذلك إذا ما توفرت الرغبة من طرف الدولة وكذا الأطراف الفاعلة الأخرى في تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في مجال السلامة المرورية من جهة، وإذا ما توافرت الرغبة لدى منظمات المجتمع المدني ذاتها في مجال اضطلاعها بهذا الدور.

• في الأخير نشير إلى أن تحقيق السلامة المرورية والحد من حوادث الطرقات مسؤولية الجميع، إذ لا يمكن أن نسندها إلى جهة معينة دون غيرها، وبالتالي لا يمكن تحميل منظمات المجتمع المدني مسؤولية الإخفاق في الحد من تلك الحوادث والوقاية منها، خاصة وأن هذه الأخيرة لا يمكنها ان تعمل منعزلة عن باقي الأطراف.

• كما انه من الضروري جدا أن يلجأ المشرع إلى تقنين دور منظمات المجتمع المدني في مجال تحقيق السلامة المرورية، إضافة إلى تقنينه لكيفيات تمويل هذه المنظمات في مجال الوقاية من حوادث الطرقات، لأن هذا التقنين من شانه ضمان تحقيق نتائج أكثر فعالية من طرف منظمات المجتمع المدني، كما من شانه الحلول دون الصعوبات التي تعيق هذه الأخير في تقديم دور إيجابي للحد من حوادث الطرقات.

قائمة الهوامش:

(1)- **رحيمة حوالف**، التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لحوادث المرور بالجزائر، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص 103.

(2)- **محمد راكان الدغيمي**، الجرائم المترتبة عن حوادث المرور وعقوباتها في الشريعة الإسلامية، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل البيت، عمان، 1998، ص 04.

(3)- **رحيمة حوالف**، مرجع سابق، ص 104.

(4)- **خميسي زهير**، التجربة السعودية في مجال السلامة المرورية، مداخلة ضمن فعاليات اليوم الدراسي حول: السلامة المرورية في الجزائر الواقع والمأمول، مخبر الدراسات القانونية البيئية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي قالمة، 16 نوفمبر 2015، ص 04.

EISSN: 2588-2368 ISSN: 2352-975X

[5]- دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة «المجتمع المدني العراقي»، منشور صادر عن منظمة هاريكار الغير حكومية، 2007، ص 10- 12.
[6]- **عز الدين عمر موسى**، التعريف بمؤسسات المجتمع المدني، مداخلة ضمن حلقة علمية حول: مؤسسات المجتمع المدني ودورها في التوعية المرورية، كلية التدريس، قسم برامج التدريس، الرياض، 06- 10 أفريل 2013، ص01- 02 بتصرف.
[7]- **عماد بركات**، مساهمة المجتمع المدني في تحقيق الامن المروري «الجمعيات نموذجا»، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: الرقابة المرورية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي قالمة، 02- 03 نوفمبر 2016، ص 56.
[8]- **محمد الصغير بعلي**، نطاق السلامة المروية في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات اليوم الدراسي حول: السلامة المرورية في الجزائر الواقع والمأمول، مخبر الدراسات القانونية البيئية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي قالمة، 16 نوفمبر 2015، ص 02.
[9]- **عميد مهندس- محمد عبد الله المالكي**، الدور والمأمول من مؤسسات المجتمع المدني في مجال التوعية المرورية، مداخلة ضمن الحلقة العلمية حول: مؤسسات المجتمع المدني ودورها في التوعية المرورية، كلية التدريس، قسم برامج التدريس، الرياض، 06- 10 أفريل، 2013، ص 05.
[10]- **بن عباس فتيحة**، دور الإعلام في التوعية والوقاية من حوادث المرور في الجزائر «مقارنة بعض المناطق الريفية والمناطق الحضرية- دراسة وصفية استطلاعية»، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم الإعلام والاتصال، قسم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2011- 2012، ص 298.
[11]- **مريم أحمد السيد**، الرسالة الإعلامية لتوعية والسلامة المرورية في المناهج الأردنية، عمادة العلوم الإنسانية، الأردن، العدد 04، 2014، ص 209.
[12]- **رياض حافظ دبو**، مدارس تعليم قيادة السيارات ودورها في رفع كفاءة السائقين، مداخلة ضمن الحلقة العلمية حول: التوعية المرورية، الرياض، 2007.
[13]- **بن عباس فتيحة**، مرجع سابق، ص 289.
[14]-**عميد مهندس- محمد عبد الله المالكي**، مرجع سابق، ص 07- 08.
[15]- **ابتهال صالح- ميشال بدر- إلياس الشويري**، التربية على السلامة المرورية، المركز التربوي للبحوث والإنماء، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية اللبنانية، أوت 2011، ص 04.
[16]- **لامية بوبيدي**، دور بعض مؤسسات التنشئة الاجتماعية في اكتساب الثقافة المرورية للأطفال المتمدرسين «دراسة ميدانية على عينة من الاطفال المتمدرسين في الصف: الثالث- الرابع- الخامس ابتدائي» بمدينة قالمة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 10، مارس 2015، ص 123.
[17]-**عميد مهندس- محمد عبد الله المالكي**، مرجع سابق ص 06.
[18]-المرجع نفسه، ص 09.
[19]- **بن عباس فتيحة**، مرجع سابق، ص 210.
[20]- **أديب محمد خضور**، حملات التوعية المرورية العربية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص 05.
[21]- **عماد بركات**، مرجع سابق، ص 62.
[22]- **أديب محمد خضور**، مرجع سابق، ص 12- 13.
[23]- **أحسن مبارك طالب**، سبل الوقاية من حوادث المرور، مداخلة ضمن الندوة العلمية حول: التجارب العلمية والدولية في تنظيم المرور، قسم الندوات واللقاءات العلمية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2009، ص 21.
[24]- **بن عباس فتيحة**، مرجع سابق، ص 289- 293 بتصرف.

(25)-**محمد الصغير بعلي**، مرجع سابق، ص 03.
(26)- **أديب محمد خضور**، مرجع سابق، ص 10.
(27)-**عميد مهندس- ممد عبد الله المالكي**، مرجع سابق، ص 09- 10 بتصرف.
(28)- **أديب محمد خضور**، مرجع سابق، ص 14.
(29)- **عماد بركات**، مرجع سابق، ص 64.
(30)-المرجع نفسه، ص 64.
(31)-المرجع نفسه، ص 65
(32)- **أديب محمد خضور**، مرجع سابق، ص 126.
(33)-**أحسن مبارك طالب**، مرجع سابق، ص 23.
(34)-المرجع نفسه، ص 23.
(35)- **بن عباس فتيحة**، مرجع سابق، ص 289.
(36)-المرجع نفسه، ص 15.
(37)- **مريم احمد السيد**، مرجع سابق، ص 2015.

EISSN: 2588-2368 ISSN: 2352-975X